الأمانة العامة

قطاع فلسطين
والأراضي العربية المحتلة

تقريـــر وتوصيـــات

الدورة (111)

لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

1-5 حزيران، يونيو 2024

الأمانة العامة
قطاع فلسطين
والأراضي العربية المحتلة

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في
الدول العربية المضيفة
الدورة (111)
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
2024/6/5-1

التقرير والتوصيات

أ- الافتتاح وكلمات الوفود:

عقدت الدورة (111) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في الفترة 2-2024/6/5 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، بمشاركة وفود: المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية العربية السورية – دولة فلسطين – جمهورية مصر العربية – الجمهورية اللبنانية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية "قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة".

افتتح السيد الوزير المفوض/ كامل جلال، رئيس وفد جمهورية مصر العربية – مدير إدارة فلسطين في وزارة خارجية جمهورية مصر العربية، أعمال المؤتمر مستهلاً كلمته بتوجيه الشكر للدول العربية المضيفة ولجامعة الدول العربية، مشيراً إلى أن اجتماعنا اليوم ينعقد في مرحلة دقيقة تمر بها قضية العرب، التي تُسال فيها دماء فلسطينية زكية في قطاع غزة في ظل حرب إسرائيلية شعواء ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، أسفرت عن ما يزيد على 38 ألف شهيد 78 ألف جريح – غالبيتهم من الأطفال والنساء– وإنما تظل هذه الدماء الطاهرة تثمل وقوداً لزيادة تمسكنا بالحق الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة على حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية .

مؤكداً على أن الوضع الإنساني في غزة يرقى إلى مستوى الكوارث الإنسانية والإبادة الجماعية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الإدانات الدولية للانتهاكات الإسرائيلية ليست كافية، فعلى المجتمع الدولي تخطي حالة الجُمود والسلبية الحالية، إلى اتخاذ

مواقف وردود أفعال حاسمة لوقف الحرب، حقناً لدماء الأبرياء من الشعب الفلسطيني .

مشدداً على أن مصر انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأنها تقف على الجانب الصحيح من التاريخ، وتمسكاً بقيم العدالة والسلام والاستقرار، فقد حرصت منذ اندلاع الحرب على التحرك بكل قوة على ثلاث مسارات إنسانية وأمنية وسياسية بالتوازي بهدف العمل على وقف نزيف الدم الفلسطيني ومداواته ومنع محاولات حصاره، إلى جانب طرح رؤى تفضي لإنهاء هذا الصراع الذي دام لما يزيد على 75 عاماً .

منوهاً بأن رفض مصر التحرُكات العسكرية الإسرائيلية في مدينة رفح الفلسطينية ينبع من أبعادها الإنسانية الوخيمة على مُستقبل حوالي 1,5 مليون نازح، فضلاً عن تصفية القضية الفلسطينية من خلال فرض أمر واقع جديد على الفلسطينيين يضطرهم للنُزوح من أرضهم المُحتلة والقضاء على مبدأ الأرض مقابل السلام، مما يقوض من أُسس السلام في المنطقة التي دشنتها مصر منذ أكثر من أربعة عُقود وإن توقيت اقتحام إسرائيل لمعبر رفح يعكس عدم جديتها في التفاعل مع جهود الوساطة التي اضطلعت بها مصر بالتعاون مع الأشقاء في قطر وكذا الولايات المتحدة الأمريكية بغية التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والمُحتجزين.

وفي هذا السياق، لم يعد هناك بديلاً عن دعوة كافة الأطراف الدولية بالاضطلاع بمسئولياتها بالمضي قدماً نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية دعماً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، باعتبار أن تلك الخطوة المحورية باتت السبيل الوحيد للحفاظ على مسيرة حل الدولتين وتحقيق السلام الشامل .

وإن مصر ستظل على موقفها الراسخ، فعلًا وقولًا، برفض تصفية القضية الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وإن هذا الوضع الحرج لا يترك لنا سبيلاً سوى أن نضع سواعدنا معاً لننقذ المستقبل ونضع حدًا فوريًا لهذه الحرب المدمرة ضد الفلسطينيين الذين يستحقون الحصول على حقوقهم المشروعة في إقامة دولتهم المستقلة.

وفي نهاية كلمته تنازل عن رئاسة الدورة إلى السيد رئيس وفد دولة فلسطين الدكتور/ أحمد ابو هولي، عضو اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية – رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي افتتح كلمته بتوجيه الشكر للدول العربية المضيفة ولجامعة الدول العربية على جهودها وموقفهم الثابت والداعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وأشار إلى أن هذه الدورة تأتي في ظروف غير عادية وبالغة الصعوبة والحساسية في تاريخ القضية الفلسطينية في ظل حرب الإبادة المستمرة والمجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والتي أسفرت عن أكثر من 37 ألف شهيد و81 ألف جريح وآلاف المفقودين تحت الأنقاض وتدمير ممنهج للمنازل والمستشفيات والمدارس والجامعات والبنى التحتية وممارسات التجويع

والتعطيش وإغلاق المعابر الأساسية أمام المساعدات الإنسانية واجبار السكان على النزوح بشكل متتالي ومتواصل هذا بالإضافة إلى ما يحدث في القدس والضفة الغربية من قتل واعتقال واقتحام للمخيمات وتجريف بنيتها التحتية والقرصنة على أموال المقاصة، وأن كل هذا يهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وتهجير الشعب الفلسطيني خارج أرضه وقتل حلم الدولة الفلسطينية المستقلة، وأشار إلى الهجمة الشرسة غير المسبوقة التي تتعرض لها الاونروا للعمل على منعها من القيام بمهامها سواء في قطاع غزة أو بإغلاق مكاتبها في القدس والتضييق على موظفيها ومنع المفوض العام للاونروا من دخول قطاع غزة، وطالب الدول التي ما زالت تعلق دعمها للاونروا بإعادة النظر في هذا القرار والعودة لمواصلة تقديم الدعم للوكالة.

وفي ختام كلمته وجه الشكر للدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية المستقلة وطالب الدول التي لم تعترف بمراجعة قراراها لأن السلام يبدأ من فلسطين والحرب تبدأ من فلسطين.

ثم ألقى السيد الدكتور/ سعيد أبو علي، الامين العام المساعد – رئيس قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة، كلمة شدد فيها أن العدوان الإسرائيلي المتواصل في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مطلع السابع من أكتوبر 2023 أسفر عن تدمير ممنهج لكافة مقومات الحياة في قطاع غزة جراء حرب إبادة جماعية هي الأكثر همجية في سجلات التاريخ الحديث أدت إلى أكثر من 130 ألف بين شهيد وجريح ومفقود، واعتقال أكثر من 5 ألاف ، ونزوح 2 مليون داخليا مع تدمير أكثر من 70% من المباني السكنية و80% من المرافق التجارية و155 منشأة صحية و3 كنائس و239 مسجدا بشكل كلي وارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 3500 مجزرة مروعة واستخدام 77 ألف طن من المتفجرات.

وأضاف ان الوضع في الضفة الغربية لا يقل خطورة عما يجري في قطاع غزة من حيث الاستهداف واستغلال سلطة الاحتلال الإسرائيلي انشغال العالم وتركيزه على مجريات العدوان الهمجي على القطاع ليواصل الاحتلال التصعيد في تنفيذ سياساته العدوانية في الضفة الغربية، على القدس وكافة المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية.

وأكد أن المجتمع الدولي بدولة الفاعلة ومنظماته وهيئاته مطالب بتحمل مسؤولياته وتجاوز حالة عجزه المزمنة ومعاييره المزدوجة التي شجعت الاحتلال على التمادي في ارتكاب المجازر المروعة وذلك باتخاذ موقف حاسم وبإجراءات عملية لإنهاء هذا العدوان والتحرك فورا لإطلاق عملية سياسية في إطار زمني محدد يفضي إلى معالجة جذور وأسباب حلقات الصراع المستمرة منذ أكثر من سبعة عقود بتطبيق حل الدولتين وإقامة الدول الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وعبر عن عميق التقدير لوكالة (الأونروا) ولمفوضها العام وكافة العاملين فيها

لجهودهم الكبيرة أثناء هذا العدوان الاسرائيلي المتواصل والذي استهدف منذ اللحظة الأولى بصورة متعمدة وكالة الأونروا ومنشآتها وموظفيها مما أدى إلى استشهاد 192 من العاملين بالوكالة وتوجيه الاتهامات دون دليل لحياديتها ونزاهتها بهدف إنهاء دورها ووجودها.

واختتم كلمته بأن هذا العدوان الإسرائيلي لن يفت من عضد وصمود الشعب الفلسطيني وتشبثه بأرضه وإيمانه بعدالة قضيته وحقه المشروع في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية بدعم واسناد من أمته العربية والإسلامية ومن كافة أحرار العالم.

ثم ألقى المهندس/ رفيق خرفان – المدير العام لدائرة الشؤون الفلسطينية بالمملكة الأردنية الهاشمية، كلمة تضمنت تقديم التعازي للأشقاء في غزة وفي الضفة الغربية على ما قدموه من شهداء خلال العدوان على غزة والهجمات على الضفة الغربية، والترحيب باعتراف النرويج وأيرلندا واسبانيا بالدولة الفلسطينية، واثره الإيجابي على حل الدولتين، والتأكيد على استمرار دعم الأردن المطلق لحق الشعب الفلسطيني الشقيق في تجسيد دولته المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، حيث أكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين من خلال خطابه في أعمال القمة العربية 33، تمسكه بحقوق الشعب الفلسطيني الشرعية، ومساندته لغزة في هذه المحنة العصيبة، وتأكيده على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته لوقف الحرب على غزة، مؤكداً تمسك الأردن بحمايته للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، انطلاقاً من الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات، واعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى ومفتاح السلام في المنطقة، كما أكدت ذلك قمة البحرين الأخيرة حيث ركزت على مركزية القضية الفلسطينية.

وبخصوص الاونروا فقد رحب رئيس الوفد الأردني بتقرير مجموعة المراجعة المستقلة التي ترأسها وزيرة خارجية فرنسا السابقة كاترين كولونا الذي اثبت عدم تقديم الحكومة الإسرائيلية أية أدلة تدعم هذه الادعاءات، والوقوف عند عدد من توصيات التقرير التي تشير إلى مراجعة الكتب المدرسية وإعادة صياغة نظام داخلي جديد لاتحادات العاملين والدعوة إلى شراكات مع منظمات أممية أخرى والاستعانة بجهات خارجية مستقلة في القضايا المتعلقة بتحديد الأجور وبمدونة السلوك والمطالبة بزيادة عدد الموظفين الدوليين، والتأكيد على دور الأردن في دعم الاونروا ودعم اشقائه من أبناء غزة وتحت إشراف مباشر من جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين،

وبخصوص اجتماعات اللجنة الاستشارية الخاصة بالاونروا التي ستعقد في جنيف، شدد على رفض قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتضمن إخلاء الاونروا مبانيها في القدس المحتلة، وبخصوص استراتيجية النوع الاجتماعي، أكد بأنه لابد أن نقف عند هذه الاستراتيجية التي قامت إدارة الاونروا بتعميمها على العاملين والتي تحتوي ملاحقها على مصطلحات ومفاهيم تتعلق بالنوع الاجتماعي التي يجب إجراء المزيد من النقاشات حولها لتتلائم مع السياق الثقافي لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين كونه المجتمع الذي تعمل معه الاونروا بخلاف المنظمات الأممية الأخرى.

ثم ألقى السيد/ طه صبحي فرحات، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية كلمة، أشار فيها إلى إدانة ما تقوم به إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني وأرضه وضرورة الاستمرار في حشد الجهود لوقف العدوان الشرس والحصار الجائر على غزة والضفة الغربية وملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة وإنزال أقسى العقوبات بحقهم والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان إلى خطوط الرابع من حزيران لعام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم .

كما أكد على ضرورة حماية الاونروا من التهديدات الدائمة المتعلقة بتفكيكها بدءاً من حجب التمويل عنها ويجب وضع الخطط لمواجهة هذه التهديدات من خلال تأمين حصة سنوية كافية من ميزانية الأمم المتحدة لكي لا تبقى عرضة للابتزاز السياسي.

كما أكد على ضرورة رفع العقوبات الجائرة وغير الشرعية على سورية ومنذ عام 2011 التي تؤثر على حياة اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر حيث أصبح جميعهم دون خط الفقر.

ثم ألقى المهندس/ عبد الناصر الأيي – رئيس وفد الجمهورية اللبنانية كلمته، تقديم الشكر للسيد رئيس المؤتمر والثناء على كلمات الأشقاء في الدول المضيفة وأشار إلى التركيز على ثلاث نقاط:

أولاً: توجيه الشكر لجامعة الدول العربية وجمهورية مصر العربية على حسن الاستضافة.، وتوجيه خالص التعازي والمواساة للدكتور أبو هولي وسائر أهالي غزة بهذا المصاب الجلل.

ثانياً: إن هذا الظرف الصعب والحساس من مسار القضية الفلسطينية يدعونا إلى المزيد من العمل لتجاوز جملة التحديات الماثلة امام هذا المؤتمر لذا ندعو للمزيد من التكاتف والعمل بين الدول المضيفة والعربية بشكل أوثق.

ثالثاً: يقف لبنان إلى جانب ووراء الأخوة الفلسطينيين وسلطتهم الوطنية في خطاهم

المتقدمة نحو تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثم ألقت السيدة/ جيلان شرف – رئيس وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كلمة نقلت فيها تحيات الدكتور/ محمد ولد أعمر – المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتمنياته للاجتماع كل توفيق ونجاح، وأكدت على دور المنظمة في تقديم الدعم للطلاب الفلسطينيين بكافة السبل المتاحة سواء على المستوى المعنوي أو الأكاديمي وتذليل كل العقبات التي تواجههم، واختتمت كلمتها بالتمني أن يتوقف نزيف الدم الفلسطيني ويتحقق النصر للشعب الفلسطيني الصامد.

ثم ألقت السيدة/ سحر الجبوري، رئيس مكتب الأونروا في القاهرة، كلمة تقدمت فيها بخالص التعازي وصادق المواساة لفلسطين حكومة وشعبا على من فقدوا في هذه الحرب الشرسة. ونقلت تحيات المفوض العام للأونروا ووجهت الشكر للأمانة العامة وأمينها العام على جهودها الداعمة للوكالة وللشعب الفلسطيني، وكذلك مناصرتها للأونروا والتأكيد على دورها الحيوي. كما تقدمت بالشكر للدول المضيفة وخصت بالشكر المملكة الأردنية الهاشمية التي لا تكلّ ولا تملّ عن دعمها الثابت والاستثنائي للوكالة على كافة المستويات. وأشارت أيضا إلى الدور الكبير والهام الذي لعبته جمهورية مصر العربية منذ بدء العدوان على غزة.

وأشارت إلى النكبة الثانية التي يعيشها الفلسطينيون بعد 76 عاما من نكبتهم الأولى والوضع الإنساني الكارثي وما حلّ بالقطاع من دمار وتدمير ممنهج للبنى التحتية. ونوهت إلى تفاقم الاحتياجات واستشراء الجوع الشديد في جنوب غزة مع بدء نفاد الطعام وانخفاض إنتاج المياه النظيفة بشكل كبير وانهيار النظام التعليمي والصحي. وأن ما زاد الطين بلّة هو قلة المساعدات الإنسانية التي دخلت القطاع منذ بدء العملية العسكرية الإسرائيلية الحالية في رفح والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة وكالات الإغاثة على جلب الإمدادات الإنسانية الحيوية إلى غزة.

وأضافت أن الحرب التي تشنها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على غزة هي ليست حربا على الفلسطينيين وحسب، بل هي حرب على الإنسانية وعلى القانون الإنساني الدولي وعلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية، مشيرة إلى الحملات الممنهجة والمضايقات الإدارية على الوكالة، بل وحتى التشويه أحيانا عبر وسائل التواصل الاجتماعي بغرض الاغتيال المعنوي. وأكدت أن الأونروا ملتزمة تمامًا بالحياد وأنه ومن الضروري دحض هذه الروايات المضللة التي لا تقوّض جهود الوكالة فحسب، بل وتهز ثقة مانحيها.

وتقدمت بالشكر إلى الدول التي استأنفت مساهماتها بعد تجميدها في شهر شباط/فبراير 2024، ورحبت بالمساهمات والتعهدات العربية من الإمارات والجزائر وجيبوتي والكويت وعُمان والعراق

والسعودية. وأكدت أنه بفضل هذه المساهمات، لدى الوكالة تمويل كافٍ لمواصلة عملياتها الأساسية حتى نهاية شهر تموز/يوليو 2024.

وفي الختام، دعت جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز الأولوية الأساسية والرئيسية وهي وقف إطلاق النار الفوري وإنهاء العمليات العسكرية في رفح. هذا بالإضافة إلى معالجة الظروف الكارثية التي يواجهها سكان غزة، والنزوح المستمر، والحاجة الماسة إلى الخدمات الأساسية من خلال فتح المعابر البرية والسماح بتدفق المساعدات على نطاق واسع إلى غزة وحماية موظفي الإغاثة دون تأخير. وحثت المجتمع الدولي، وخاصة الدول المضيفة وأعضاء جامعة الدول العربية، على تقديم الدعم اللازم للأونروا لاستمرار عملياتها.

كما تقدم السيد/ شادي العبد – مدير الإدارة المالية للاونروا عرضاً تضمن تفاصيل عن موازنة البرامج والنداء العاجل للأراضي الفلسطينية ونداء الطوارئ لسوريا ولبنان والأردن. وفيما يلي، أبرز ما جاء في العرض:

<u>موازنة البرامج:</u>

- تماشيا مع التخطيط الاستراتيجي 2023–2028، تبلغ موازنة البرامج للأونروا 880 مليون دولار للخدمات الرئيسة.
- كتدبير لإدارة وضبط النفقات مقابل الموازنة، وافق المفوض العام على المخصصات في نهج من مرحلتين:
  - **المرحلة 1 – الموازنة الأساسية على أساس نفقات عام 2023** بما في ذلك الزيادات والالتزامات الإلزامية لتغطية الحد الأدنى من التكاليف التشغيلية – 809 مليون دولار أمريكي.
  - **المرحلة 2 – تعليق أية مخصصات إضافية** إلى أن يكون هناك وضوح بشأن الوضع المالي للوكالة.
- من أجل إدارة وضبط النفقات، لن يتم تخصيص الميزانية الأساسية إلا على أساس ربع سنوي.
- بدأت الأونروا العام باحتياطي "صفر" والتزامات بقيمة 35 مليون دولار والحد الأدنى من الرصيد النقدي الافتتاحي.
- استأنفت معظم البلدان المانحة الآن تمويلها للوكالة. وعلى مدى الأشهر الماضية، ووسط تهديدات وجودية، تقدمت عدة بلدان، بما في ذلك مانحون جدد.

- موازنة البرامج حاليا ممولة بنسبة 53% (تعهدات مؤكدة بقيمة 468.5 مليون دولار مقابل ميزانية بقيمة 880 مليون دولار).
- تأمل الوكالة في المحافظة على خدماتها حتى شهر حزيران/يونيو 2024 – على الرغم من أن هذا سيعتمد في النهاية على صرف التزامات التمويل المخطط لها.
- ستتوقف قدرة الوكالة على العمل بعد حزيران/يونيو 2024 على قرار الدول الأعضاء بصرف الأموال المشروطة أو المجمدة/المعلقة، أو على التبرعات الجديدة للميزانية الأساسية للوكالة.

النداء العاجل للأرض الفلسطينية المحتلة:

- من أجل استجابتها الإنسانية في غزة والضفة الغربية، تلقت الوكالة 382 مليون دولار مقابل نداء بقيمة 481 مليون دولار تم الإعلان عنه في عام 2023. ممول بنسبة 79%.
- نداء عاجل محدث بقيمة 1.2 مليار دولار بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتغطية العمليات الإنسانية حتى نهاية العام، ممول الآن بنسبة 17% (تعهدات مؤكدة بقيمة 204 مليون دولار مقابل ميزانية بقيمة 1.21 مليار دولار امريكي).
- التمويل المتاح يكفي فقط لشراء الطرود الغذائية حتى نهاية حزيران/يونيو 2024. ونحن بحاجة إلى التمويل الآن لتأمين الغذاء في تموز/يوليو وما بعده.

نداء الطوارئ – سوريا ولبنان والأردن:

- نداء الطوارئ يتطلب 415 مليون دولار امريكي بالحد الادنى لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا للاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان والاردن.
- يبلغ تأثير تعليق التمويل على نداء الطوارئ لسوريا ما نسبته 48,9% من التبرعات المتوقعة لسوريا اعتبارا من 30 نيسان/إبريل 2024، ما يشكل تهديدا للعمليات في سوريا. وهذا النداء ممول بنسبة 15% (تعهدات مؤكدة بقيمة 63 مليون دولار مقابل ميزانية بقيمة 415 مليون دولار).
- إذا تم صرف جميع التبرعات المتوقعة، ستتمكن الوكالة من تغطية الاحتياجات الحرجة حتى نهاية حزيران/يونيو 2024. وإن استجابة الوكالة الطارئة في سوريا التي مزقتها الحرب، والمعونات النقدية للاجئي فلسطين في لبنان معرضة للخطر الشديد بالتعطل أو التوقف كليا.

كما قدم السيد بن ماجيكودونمي – رئيس هيئة الموظفين بمكتب الاونروا عرضاً تركز على ثلاث نقاط:

أولاً: الظروف بالغة الصعوبة التي تواجه الاونروا للاستمرار في تقديم خدماتها في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ظل نقص المساعدات الإنسانية وعدم توفر الوقود ومحاولات الاونروا العمل لتكون منصة العمل الدولي من أجل غزة وجهود المفوض العام للوكالة من خلال زيارة العديد من العواصم للتأكيد على حماية اللاجئين الفلسطينيين وكذلك تقديم العديم من الاحاطات سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثانياً: الإشارة إلى الهجمات التي تعرضت لها منشآت الاونروا بالرغم من كونها منشآت ترفع علم الأمم المتحدة ومحمية بموجب القانون الدولي وأن أكثر من 192 من موظفي الوكالة قتلوا خلال العدوان كما أن 135 طفل من أطفال العاملين بالوكالة قتلوا أيضاً خلال العدوان، هذا بالإضافة إلى حملات التشويه الممنهجة للوكالة واستهداف مقارها الاونروا في الضفة الغربية ومنع موظفي الوكالة من دخول الشيخ جراح .

ثالثاً: استعراض جهود الوكالة للاستمرار في العمل رغم كل الصعاب وأن الوكالة ملتزمة بتكليفها الأممي بكل نزاهة وحيادية ونضع على رأس أولوياتها الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للاجئين الفلسطينيين.

ب – جدول الأعمال:

بعد افتتاح الدورة وإلقاء رؤساء الوفود كلماتهم أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال الذي أعدته الأمانة العامة – إدارة شؤون فلسطين في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

ج – تقارير ومناقشات الوفود:

عرضت الأمانة العامة (إدارة شؤون فلسطين في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة)، تقريرها المتضمن أنشطة وجهود القطاع في متابعة وتنفيذ توصيات المؤتمر في دورته السابقة (110) بعد أن تم إقرارها من قبل الدورة (160) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري .

كما تم استعراض الوفود المشاركة لأهم المحاور التي تضمنتها تقاريرها (قائمة التقارير والكلمات مرفقة).

وشهدت جلسات المؤتمر مداخلات ومناقشات فاعلة وبناءة من كافة الوفود المشاركة تناولت كافة بنود جدول الأعمال واتخذ المؤتمر توصيات هامة في كافة الموضوعات الواردة في هذه البنود والتي سيتم رفعها إلى الدورة العادية رقم (162) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري .

د- التوصيات:

أكد المجلس على توصياته السابقة، واتخذ التوصيات التالية:

أولا: **قضية القدس**:

1- التأكيد على الوصاية الأردنية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة.

2- إدانة الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، والدعوات التي يطلقها زعماء الأحزاب الدينية المتطرفة لإجراء طقوس ذبح البقرة الحمراء (ذبح القرابين)، وتخصيص مكافآت نقدية لغلاة المستوطنين والمتطرفين للقيام بذلك، داخل ساحات المسجد الأقصى، كخطوة نحو هدم قبة الصخرة المشرفة وإقامة الهيكل المزعوم. كما ويدين المؤتمر مشاركة 4345 مستعمرا في عملية اقتحام المسجد الأقصى المبارك في عيد الفصح اليهودي، وإدانة اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أرض سوق الجمعة، قرب الزاوية الشمالية الشرقية لسور القدس، وتجريفه.

3- إدانة القيود التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أعاقت وصول المسيحيين بالبلدة القديمة في القدس إلى كنيسة القيامة للاحتفال بـ"سبت النور"، والاعتداءات التي تمت في 3 شباط/ فبراير 2024 حيث هاجم مستعمِرون راهبا ألمانيا وهو رجل الدين الأب "نيقوديموس شنابل"، رئيس الرهبان البندكتان في الأرض المقدسة، واعتدوا عليه بالبصق وشتم السيد المسيح عليه السلام، وذلك خلال سيره في البلدة القديمة بالقدس المحتلة. وخلال شهر مارس/آذار حرم الاحتلال الآلاف من المسيحيين هذا العام من الوصول إلى القدس لإحياء عيد الفصح المجيد–وفق التقويم الغربي–، وعيد "أحد الشعانين" ومسيرة درب الآلام والجمعة العظيمة وسبت النور والمشاركة في الطقوس الدينية. إذ رفض الاحتلال إصدار تصاريح دخول إلى القدس للفلسطينيين المسيحيين من سكان الضفة الغربية إلا بأعداد محدودة وشروط مقيّدة، وما شهدته القدس من نصب مزيد من الحواجز على أبواب البلدة القديمة، لا سيما باب الجديد قرب كنيسة القيامة، لعرقلة دخول مسيحيي القدس وفلسطينيي 48.

4- إدانة حصار المسجد الأقصى المبارك المستمر وخصوصا خلال شهر رمضان المبارك، وفرض القيود على المصلّين ونصب الحواجز ووضع سواتر حديدية على عدد من أبواب المسجد الأقصى لتغيير الوضع القائم فيه، وكذلك بتحديد أعمار من يتمكنون من الدخول إليه من المصلين من القدس والداخل المحتل، وإصدار تصاريح خاصة للصلاة تنتهي في الساعة الخامسة مساء، أي أن المصلي يتمكن من أداء صلاة الظهر والعصر فقط، ويجبر على مغادرة القدس قبل أداء صلاة المغرب وصلاتي العشاء والتراويح.

5- إدانة كل الإجراءات الخاصة بإنشاء مستوطنات في القدس الشرقية من خلال بناء قرابة 7 آلاف وحدة سكنية، منها 2500 وحدة جديدة في كل من مستوطنة "جفعات شاكيد" و"القناة السفلية" و"كدمات تسيون"، وكذلك كل عمليات الهدم التي سُجلت في القدس والتي فاقت

المئات منذ بداية الحرب.

6- ادانة جرائم الاحتلال ومستعمريه عبر الاقتحامات المتكررة للبلدات المقدسية وخصوصا العيساوية، مخيم شعفاط، وسلوان، وحي وادي الجوز، والشيخ جراح، وصور باهر، وكذلك ادانة الاعتقالات والاقامات الجبرية والحبس المنزلي ومنع السفر وهدم البيوت والتهجير القسري والابعاد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة التي تأتي كإجراءات تعسفية ضد أهالي القدس، وادانة الاقتحامات المتكررة على مدار العام لمستشفى جمعية المقاصد الخيرية، واعتقال مرافقين لمرضى يتلقون علاج بحجة "التواجد غير القانوني في القدس"، واستهداف الاحتلال بشكل مباشر لمقرات مؤسسات مقدسية وخصوصا مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية – بيت المقدس "ميثاق" في بلدة أبو ديس ومركز برج اللقلق بالقدس القديمة وملعب الشهيد فيصل الحسيني ببلدة الرام، وديوانية الأربعين في بلدة العيساوية.

7- ادانة استهداف المؤسسات التعليمية والطلبة المقدسيين ومحاربة المنهاج الفلسطيني، حيث تواصل سلطات الاحتلال استهداف المؤسسات التعليمية في مدينة القدس والتحريض ضدها، وإدانة القرار الإسرائيلي بإغلاق مكتب الشركة التي تقدم خدماتها الإعلامية والإنتاجية للإعلام الرسمي الفلسطيني واستدعاء الطواقم العاملة فيها، وإدانة اغلاق المؤسسات الإعلامية في القدس والتي كان اخرها مكتب قناة الجزيرة، وإدانة فرض سلطات الاحتلال قيودًا على الأعداد المسموح لها المشاركة في تشييع المتوفين "الجنازة"، إذ تم تحديد عدد الأشخاص المسموح لهم بالدخول بـ 10 أشخاص كحد أقصى.

8- إدانة ما أقدمت عليه عصابات المستوطنين في القدس، وبرعاية مباشرة من بلدية الاحتلال في القدس إذ القى مستعمرون مواد مشتعلة باتجاه مقر وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، الكائن في حي الشيخ جراح، بالقدس المحتلة، وتكرار هذه الاعتداءات بشكل مخطط ومنظم ومنسق، والتأكيد على أن من مسؤولية إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أن تضمن حماية الموظفين والمرافق التابعة للأمم المتحدة في جميع الأوقات، وفقا للقانون الدولي.

9- إدانة استمرار اقتحام المستوطنين لباحات المسجد الأقصى المبارك، ومنها رفع العلم الإسرائيلي خلال اقتحاماتهم لباحاته وساحاته تحت حماية شرطة الاحتلال الإسرائيلية، إضافة إلى إعاقة دخول المصلين للمسجد، وما يمثله ذلك من اعتداء على القانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، بما فيها الاقتحام الذي قام به وزير الامن القومي الصهيوني المتطرف إيتمار بن غفير وتوعده للشعب الفلسطيني ولكل الدول التي قامت بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.

10- الترحيب بمخرجات أعمال مؤتمر القدس الدولي لتطبيقات التنمية المستدامة في قطاع العمل

الخيري، الذي نظمه صندوق ووقفية القدس، بالشراكة مع جامعة القدس والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وذلك في حرم الجامعة الرئيس في بلدة أبو ديس شرق القدس المحتلة، بحضور سفراء العمل الخيري والإنساني على المستوى العربي والإسلامي والدولي، وثلة من الشخصيات العربية والإسلامية البارزة في (فلسطين، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، تونس، تركيا، الأردن، عُمان، والجزائر).

ثانياً: **جدار الفصل العنصري**:

إدانة شروع قوات الاحتلال الإسرائيلي نهاية العام 2023 بناء مقاطع من جدار الفصل العنصري، فوق أراضي قرية الجلمة شمال شرق جنين، في الجهتين الشمالية والشرقية من القرية، عبر الاستيلاء على مزيد من الأراضي، وعزلها خلف الجدار، وإقامة ما يقارب من 750 حاجزاً يقطع أوصال الضفة الغربية والقدس.

ثالثاً: **الاستيطان والهجرة**:

1- الترحيب بمواقف دول العالم الرافضة للمحاولات الإسرائيلية لإعادة المستعمرات في قطاع غزة، واعتبارها مخالفة للقانون الدولي، والترحيب بما صدر عن المقررة الأممية الخاصة المعنية بفلسطين فرانشيسكا ألبانيز، بأن استعمار إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام 1967 يعد جريمة حرب، ومطالبة المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات اعتقال بحق المسؤولين عن الاستيطان غير القانوني، وذلك تعليقا على أنباء قيام ائتلاف المنظمات الاستيطانية غير القانونية الذي يحظى بدعم سخي من الحكومة الإسرائيلية، بتنظيم مؤتمر تحضيري للاستيطان في غزة.

2- ادانة الهجمات المتواصلة التي يقوم بها قطعان المستوطنين برعاية جيش الاحتلال الإسرائيلي، كجزء من إرهاب الدولة القائمة بالاحتلال ومنها الهجمات المكثفة والمنسقة على القرى والبلدات الفلسطينية في 63 قرية فلسطينية خلال شهر نيسان/ إبريل 2024، وما تخللها من محارق رهيبة طالت ممتلكات وأرواح المواطنين خصوصا في قرى المغير وقصرة ودوما، أدت الى إحراق 63 منزلاً بشكل كلي و66 بشكل جزئي بالإضافة الى إحراق أكثر من 75 سيارة بشكل جزئي وكلي، واستهداف قبر يوسف في محافظة نابلس.

3- إدانة تصريحات الحكومة الإسرائيلية المتطرفة بإعادة احتلال البؤر الاستيطانية التي تم إخلائها عام 2005 والتي جاءت تنفيذاً لقانون فك الارتباط مع الضفة الغربية، والاعلان عن استباحة كل أراضي الضفة الغربية وإقامة مستعمرات فيها.

4- الترحيب بالإدانة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي لما اعلنه وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، الاستيلاء على 8 آلاف دونم من أراضي الأغوار، ووصف المستوطنات بانها

تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، وتأكيد الاتحاد الأوروبي انه لن يعترف بالتغييرات في حدود عام 1967، وأن التوسع الاستيطاني يغذي التوترات ويقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين، الذي يظل الضمانة المستدامة الوحيدة للأمن الطويل الأمد للطرفين.

رابعاً: متابعة تطورات الانتفاضة ودعمها:

1- إدانة حرب الإبادة التي تمارسها حكومة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة والتي راح ضحيتها أكثر من 36 الف شهيد و82 الف جريح والاف المفقودين، والإعدامات الميدانية والحصار المتواصل على قطاع غزة والسيطرة العسكرية على معبر رفح، وممارسة التجويع والتهجير القسري بحق اكثر من 1.7 مليون فلسطيني، من بيوتهم على مسمع ومرأى من العالم في جريمة بشعة ترتقي إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ودعوة المجتمع الدولي إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة بتوفير الحماية للمدنيين في قطاع غزة والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

2- الترحيب بالحراك الطلابي العالمي الذي بدأت شرارته الأولى في الجامعات الامريكية، وسرعان ما انتشر في كل جامعات العالم، والذي يقوده طلبة وأساتذة الجامعات في الولايات المتحدة واوروبا، للمطالبة بوقف حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعدوان الإسرائيليّ، والدعوة لدعم الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني وحقوقه، والتأكيد في هذا السياق على أهمية هذه التحركات الطلابية والنقابية داخل المجتمعات الغربية في عملية الضغط على الحكومات، بهدف وقف حرب الإبادة والدعوة لمحاكمة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في المحاكم الدولية على جرائمها المستمرة تجاه الشعب الفلسطيني، والمطالبة بدعم حملات مقاطعة إسرائيل ومقاطعتها الشركات الداعمة لها، وسحب الاستثمارات منها، ودعوة المجتمع الدولي لتكثيف حملات التضامن والمساندة مع الشعب الفلسطيني، لنيل حقه المشروع في الدولة المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين وحق تقرير المصير.

3- التحذير من الأوضاع الكارثية التي يعيشها الاسرى الفلسطينيين داخل سجون ومعتقلات الاحتلال، التي تدهورت بعد الحرب على قطاع غزة وما نجم عنها من حملات شملت الالاف من المعتقلين الذين يتعرضون لكافة اشكال العنف اثناء التحقيق ويعيشون في ظروف صعبة وقاسية، ويحرمون من العلاج، إضافة للتجويع الممنهج، وإدانة المحاولات الإسرائيلية للحصول على اعترافات تحت الضغط والابتزاز والتعذيب الوحشي، حيث شملت آلاف من المعتقلين من النساء والأطفال وأدت إلى استشهاد البعض منهم.

خامساً: اللاجئون الفلسطينيون:

1- ادانة حرب الإبادة التي يتعرض لها قطاع غزة عموما، والتدمير الممنهج والشامل لكل مخيمات القطاع، ومسح احياء كاملة عن الوجود وارتكاب المجازر المروعة والاعتقالات والاعدامات الميدانية وفرض سياسة التجويع والتعطيش والتجهيل من خلال استهداف التعليم.

2- إدانة الهجوم الإسرائيلي الوحشي المتواصل على المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وما يتخلله من تدمير للبنى التحتية من طرقات وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات، وهدم وتخريب للبيوت والمراكز والمؤسسات، والتي تركزت في شمال الضفة الغربية في مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم وبلاطة وعسكر والفارعة، وعقبة جبر وعين السلطان إضافة الى الاقتحامات والاعتقالات والتخريب المستمر في كل مخيمات وسط وجنوب الضفة الغربية ومخيمات القدس وخصوصا قلنديا وشعفاط. ودعوة المجتمع الدولي للتدخل الفوري وتوفير الحماية للاجئين، وبذل أقصى الجهود لمعالجة آثار الكارثة الإنسانية في هذه المناطق.

3- رفض كل المخططات الإسرائيلية التي تهدف الى التهجير القسري للشعب الفلسطيني، عبر حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاقتحامات والاجتياحات التي طالت كل مناطق القدس وقطاع غزة والضفة الغربية.

سادساً: نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وأوضاعها المالية:

1- إدانة الحملة المنظمة والمنسقة التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) ضد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، وبدعم مباشر من رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير خارجيته، حيث تم إقرار خطة من 3 مراحل لتقويض عمل الاونروا وتحديدا في قطاع غزة والقدس (المرحلة الأولى: الربط بين الاونروا والإرهاب/ المرحلة الثانية: اضعاف عمل الاونروا/ المرحلة الثالثة: استبدال الاونروا باي وكالة دولية أو إدارة مدنية).

2- إدانة الاعتداءات التي تطال الاونروا في قطاع غزة وخصوصا الموظفين ومراكز الايواء والمستودعات ومراكز التدريب المهني والمراكز الصحية، والمطالبة بتشكيل لجنة دولية للقيام بإجراء تحقيق دولي نزيه وشفاف بجرائم الاحتلال ضد الاونروا وموظفيها ومراكزها ومؤسساتها، وخصوصاً قتل 192 موظف من موظفي الإغاثة التابعين للأونروا في قطاع غزة وتدمير اكثر من 172 من منشآت الوكالة وقتل المئات من النازحين وجرح الالاف من خلال الاستهداف المباشر لمراكز الايواء، والتحقيق بالمقابر الجماعية التي يجري كشفها داخل مراكز الايواء والمستشفيات، وكذلك التحقيق في اعتقال إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للعديد من موظفي الاونروا واخضاعهم للتعذيب الوحشي لانتزاع اعترافات من موظفيها، واستخدام هذه الاعترافات

لتشويه سمعة الاونروا وتضليل الرأي العام الدولي، لفرض مزيد من الحصار المالي عليها.

3- دعوة المجتمع الدولي الى إعادة اعمار مرافق الاونروا التي دمرها جيش الاحتلال، من اجل ضمان استمرار تدفق البرامج والخدمات والمساعدات، مع التأكيد على ضرورة عودة الوكالة للعمل في مقرها الرئيسي في شمال قطاع غزة.

4- التأكيد على الابعاد الأساسية لأهمية الاونروا، وخصوصا البعد السياسي والقانوني والخدماتي وأهميتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي، كعنوان للالتزام الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار إنشائها رقم 302 وارتباطه الوثيق بالقرار 194 (بما يضمن الحفاظ على تعريف اللاجئ الفلسطيني)، وضرورة استمرارها لحين التوصل لحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وما نصت عليه مبادرة السلام العربية، والتشديد على أن الاونروا لا يمكن استبدالها بأي مؤسسات أخرى وأنه أمر غير مجدٍ من الناحية العملية.

5- الإشادة بالأونروا وبتفانيها وبالدور الاستثنائي الذي تقوم به في تقديم المساعدات الإنسانية تحت ظروف غاية في الصعوبة وتحت القصف في غزة، والإعراب عن التقدير للقيادة الثابتة للمفوض العام ولجهود طاقم الأونروا المتواصلة في الحفاظ على كرامة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، بما يسهم في استقرار المنطقة.

6- رفض المحاولات التي تهدف الى المساس بأدوار الاونروا وتفويضها وبرامجها وتمويلها، او تقليص هذا التمويل، والتحذير من تداعيات أي محاولة او مشروع او خطة لتقليص أو تخفيض التمويل الخاص ببرامجها، مما يؤثر على قدرتها على تحقيق الأهداف الخاصة ببرامجها، والتأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي في الحفاظ على تمويل مستدام للأونروا والعمل على زيادته بما يتناسب مع الزيادة الطبيعة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين واحتياجاتهم، وبما يتعرض له اللاجئون من تدمير ممنهج للبنية التحتية ولكل مرافق الحياة الخاصة بهم.

7- الترحيب باستئناف التمويل من بعض الدول المانحة التي سبق أن علقت تمويلها للأونروا، ودعوة الدول التي لا زالت لم تستأنف تمويلها للأونروا إلى التراجع عن هذا القرار، وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة، والترحيب بالمواقف المتقدمة التي صدرت عن عديد الدول التي أعلنت الاستمرار في دعم الاونروا وزيادة مساهماتها.

8- الترحيب بالمساهمات والتعهدات من الدول العربية المانحة، بما فيها دولة الأمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية العراق، والدول التي ساهمت للمرة الأولى والتي تشمل المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي، والتأكيد على أهمية تأمين تمويل مستدام وقابل للتنبؤ للوكالة من خلال اتفاقيات متعددة السنوات نظرا لما تشهده الوكالة من هجمة غير مسبوقة.

9- إدانة مشروع القانون المقدم في الكنيست الإسرائيلي والذي تم إقراره بالقراءة التمهيدية بشأن

قطع العلاقات بين إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) والاونروا وتصنيف الوكالة منظمة إرهابية، والتحذير من أن صدور هذا القانون يعني إنهاء عمل الاونروا بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة المجتمع الدولي بهيئاته ودوله للتصدي لهذا القانون الذي يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وهيئاتها.

10- إدانة سلسلة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تقويض عمل الاونروا في القدس، والتي شملت تجميد بنك لئومي للحساب الفرعي الخاص بالأونروا في القدس، وإجراءات سلطة جمع الضرائب في إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) ومطالبتها الأونروا إخلاء مركز قلنديا للتدريب المهني في القدس الشرقية، ورسالة وزير الإسكان الإسرائيلي لسلطة الأراضي والاملاك لجمع معلومات حول عمل الاونروا ومقراتها وخصوصا مقرها الرئيسي في الشيخ جراح، واصداره تعليمات بحصر العقود الخاصة بالأراضي التي تعمل عليها وكالة الأونروا، من اجل العمل على وقف هذه العقود، بالإضافة الى الإجراءات الخطيرة التي تقوم بها بلدية الاحتلال في القدس وخصوصا نائب رئيس البلدية (أرييه كينغ) الذي يقود مظاهرات المستوطنين امام مقر الشيخ جراح للمطالبة بإخلائه، بالإضافة الى قرار وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الذي أمر بإلغاء المزايا الضريبية التي تتمتع بها وكالة (الاونروا)، وإجراءات سلطات الجمارك الخاصة بشحن بضائع الأونروا، ومنع دخول المساعدات والإغاثة، والتقييد فيما يخص اصدار التأشيرات الخاصة بالموظفين الدوليين، ومنع وصول الموظفين الفلسطينيين لعملهم في الشيخ جراح او أي منطقة من القدس.

11- توجيه التحية للأمين العام للأمم المتحدة على مواقفه الجريئة في الدفاع عن وكالة الاونروا، وعدم الخضوع للابتزاز والضغوط الإسرائيلية عبر حملة التشوية والتضليل التي يمارسها مندوب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لدى الأمم المتحدة.

12- الترحيب بإصدار تقرير لجنة المراجعة المستقلة المشكلة من الأمين العام للأمم المتحدة والتي ترأسها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة "كاترين كولونا"، والتأكيد على ضرورة التنسيق المشترك بين الدول العربية المضيفة وجامعة الدول العربية لإعداد دراسة حول توصيات اللجنة لعرضه على اجتماع اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) والذي سيعقد في جنيف يومي 24 – 2024/6/25.

13- دعوة الدول المانحة إلى عدم تسييس منحها المالية حسب أولوياتها في أقاليم عمليات الاونروا الخمس بما يتسبب في حدوث فجوات في تطبيق البرامج والخدمات وينعكس سلباً على مجتمعات اللاجئين في بعض الأقاليم.

14- دعوة الدول المانحة لتقديم منح نقدية لإعادة بناء منازل اللاجئين الفلسطينيين المدمرة في سوريا.

15- دعوة الدول المانحة لتقديم منح نقدية لإعادة بناء منازل اللاجئين الفلسطينيين الآيلة للسقوط في لبنان وخاصةً في مخيم نهر البارد.

سابعاً: التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

1- إدانة ما تقوم به إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من قرصنة مستمرة على أموال المقاصة الفلسطينية، والتي هي حقوق فلسطينية خالصة، والتأكيد على ان الوضع المالي للحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة الدكتور محمد مصطفى ما يزال صعبا في ظل ما تعانيه خزينتها من عجز مالي نظراً للانخفاض الحاد في المعونات، وتراكم لدى الحكومة الفلسطينية رصيداً ضخماً من المتأخرات المستحقة لكل من القطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية، والاقتراض المحلي، والذي يشكل عائقاً أمام عجلة التنمية وينعكس على صرف رواتب موظفيها بنسبة لا تتجاوز 50% من اجمالي قيمة الراتب علاوة على ظهور فقراء جدد بين الفلسطينيين، وزيادة واسعة النطاق في قابلية التأثر بانعدام الأمن الغذائي، والتأكيد أن استمرار هذه الأزمة المالية من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام السياسي في دولة فلسطين، وتثمين جهود الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور محمد مصطفى في مواصلة تنفيذ خطط التقشف المالي والإصلاح الإداري والمؤسسي، والعمل ضمن خطة طوارئ لإدارة ما يُتاح من أموال بما يلبي أولويات الشعب الفلسطيني واحتياجاته الطارئة.

2- التأكيد على قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 857 بتاريخ 2024/5/16 في دورتها (33) المنعقدة في المنامة/ مملكة البحرين والقاضي بتفعيل شبكة الأمان المالية لدولة فلسطين وفق آليات يتفق عليها.

ثامناً: ما يستجد من أعمال:

1- مطالبة المجتمع الدولي للضغط من اجل وقف العدوان الاسرائيلي فورا وتسهيل عملية دخول المساعدات والإغاثة، والشروع بتمويل عملية الاعمار لكل ما دمره جيش الاحتلال في القطاع، بالإضافة الى إعادة اعمار البنى التحتية في مخيمات شمال الضفة الغربية، وكذلك إعادة اعمار المخيمات التي تضررت في سوريا وخاصة مخيم اليرموك ودرعا وعين التل (حندرات) بالإضافة الى ضرورة استكمال عملية اعمار مخيم نهر البارد في لبنان.

2- توجيه التحية الى جمهورية جنوب أفريقيا وأخذها زمام المبادرة الأخلاقية والقانونية والسياسية للدفاع عن الإنسانية والحقوق والمظلومين في فلسطين، ضد حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري والتجويع وتقدمها بدعوى ضد إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في محكمة العدل الدولية، وكذلك توجيه التحية للدول التي انضمت لجنوب أفريقيا في دعواها أمام محكمة العدل الدولية، والترحيب بما صدر عن محكمة العدل الدولية بشأن العدوان الإسرائيلي

المتواصل على غزة ودعوة المجتمع الدولي بدوله وهيئاته ومؤسساته لإلزام إسرائيل بالامتثال لما صدر عن المحكمة.

3- الترحيب بالقرارات التاريخية الذي اتخذتها كل من إسبانيا والنرويج وإيرلندا وسلوفينيا بالاعتراف بدولة فلسطين، وهي خطوة كبيرة ومهمة تؤكد الالتزام بحل الدولتين وتحقيق العدالة، وهو اعتراف ينسجم مع حقوق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال ويأتي انسجاما مع القانون الدولي والإنساني وقرارات الشرعية الدولية، وإدانة إعلان حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن نيتها رفض تحويل أموال المقاصة للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى إشعار آخر، ومنع تمديد التصريح للبنوك التي تتعامل مع بنوك السلطة الفلسطينية، والإعلان عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، والإعلان عن بناء مستوطنة جديدة مقابل كل دولة تعترف بدولة فلسطينية، والإعلان عن إلغاء الاتفاقية النرويجية التي يتم بموجبها تحويل الأموال لحساب ائتماني في النرويج، وغيرها من الإجراءات المجحفة.

4- تثمين مواقف الدول التي صوتت لصالح قرار اعتماد دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة الذي ينسجم مع القانون الدولي ويعبر عن الإجماع الدولي في عزل الاحتلال وجرائمه وانتهاكاته الخطيرة للشرعية الدولية، وحث دول العالم على دعم حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الامم المتحدة.

5- الترحيب بالجهود المتواصلة من قبل جمهورية مصر العربية ودولة قطر لوقف العدوان وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتسريع نفاذ المساعدات الإنسانية وإطلاق عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

6- تثمين الجهود المصرية في تكثيف توفير المساعدات الإنسانية والأعمال الإغاثية من خلال معبر رفح البري للفلسطينيين بقطاع غزة منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي، وكذلك تسهيل إقامة عدد من المستشفيات الميدانية ومراكز الإيواء لتخفيف معاناة النازحين داخل القطاع، إضافة إلى الجهود المصرية الحثيثة في العمل مع الشركاء الدوليين على محاولة تخفيف معاناة الفلسطينيين في القطاع وإخلاء الرعايا الأجانب والمصابين من الفلسطينيين وتوفير الدعم اللازم للسلطة الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

7- إدانة إعادة احتلال إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمعبر رفح من جانب دولة فلسطين، مما أوقف تدفق المساعدات الإنسانية للقطاع، وكذلك العدوان الإسرائيلي على رفح الفلسطينية وما يقترفه من جرائم ضد الإنسانية تنذر بتفاقم الأوضاع في المنطقة.

8- إدانة استمرار استهداف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لموظفي منظمات الإغاثة المحليين والدوليين ما أدى لسقوط العشرات منهم بين شهيد وجريح.

تاسعاً: **توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين**:

نظراً لاستمرار العدوان على غزة وبناء على طلب الدول الأعضاء أوصى المؤتمر باستئناف عقد الدورة (89) لمجلس الشؤون التربوية في موعد يحدد لاحقاً.

عاشراً: **موعد انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر**:

تقرر عقد الدورة القادمة (112) في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة في موعد يحدد لاحقاً.